



إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية: دراسة في التجربتين الجزائرية والمغربية

Integration of the participatory approach to the promotion of local governance:
a study in the Algerian and Moroccan experiences

عمر بوجلال(*)

جامعة الجزائر 3، الجزائر

science-po@outlook.com

د. عقيلة ضيف الله

جامعة الجزائر 3، الجزائر

AKiladifallah@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/04/21

تاريخ الإيداع: 2019/02/17

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تقديم تحليل علمي للعلاقة الوظيفية بين متغيري المقاربة التشاركية والحكامة المحلية. إذ تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا أكثر حداثة واهتماما في الوقت الحالي (المقاربة التشاركية والحكامة المحلية) وربطه بواقع الانموذجين الجزائري والمغربي. وتهدف إلى معالجة الجهود الإصلاحية المبادر بها من طرف نظام الحكم في كل من الجزائر والمغرب الهادفة الى إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، وفق توظيف علمي للمدخل البنائي الوظيفي، وكذا كل من اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع والمؤسسية الحديثة، لأجل الكشف عن واقع إدماج هذه المقاربة في كلا الأنموذجين باعتباره مطلبا تتقاسمه النخبة والجماهير.

الكلمات الدالة:

المقاربة التشاركية ، الحكامة المحلية ، الإصلاحات السياسية، الفواعل، البنية، الوظيفية.

Abstract:

From the functional relation between participatory approach and local governance variables', We Try in this paper to provide an scientific analysis of that relation. The importance of this study appears in its way of dealing with a subject more important and modern in the current time (participatory approach, local governance) and linking it to the reality of the Algerian and the Moroccan as models. The purpose of this study is to address the reform efforts initiated by the regime in Algeria and Morocco , Which aims to integrate participatory approach to updat local governance By Using a functional structure, state-in-society and the new institutionalism approaches, in order to detect the reality of the integration of

(*) المؤلف المرسل : عمر بوجلال ، science-po@outlook.com



participatory approach in models of this study as a requirement shared by the elite and the masses.

Key Words:

Participatory approach , local governance , political reforms , Actors, structure, function .

تُعتبر المقاربة التشاركية أحد أهم وأحدث الآليات الإصلاحية التي تنتهجها الأنظمة قصد بلوغ درجات عليا من الرشادة في سياساتها. إن تركز المقاربة التشاركية على مسألة تعدّد الفاعلين في العملية السياسية، حيث لم تعد مسألة اللاعب الوحيد -الدولة- كفاعل تقليدي في الحكم والتسيير، بل تطوّر ليشمل فواعل جديدة كالمواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالمقاربة التشاركية تقتضي حوكمة القرارات العمومية عن طريق جعل النشاط العمومي يتركز أساسا على حقوق المواطن كمنطلق ومن العقلانية الإطار العملياتي والإجرائي الضامن للنجاح والفعالية من أجل تحقيق مستوى تمكين عالي للمواطن -الفرد- من حقوقه، ولا يكون ذلك إلا من خلاله إشراكه فعليا في صناعة القرارات العمومية.

كما أن المقاربة التشاركية في جوهرها ترتبط بالشأن المحلي، باعتبار أن العملية السياسية برمتها تتم على المستوى المحلي ثم الوطني، فطرح المشكلة السياسية والاقتصادية والثقافية وتنفيذ آليات معالجتها يتم على المستوى المحلي، كما اصطلاح عليها بالمدينة الدولة، حيث تساهم المؤسسات الحكومية المحلية جنبا إلى جنب مع مختلف النسيج المجتمعي وبإشراك المواطن في الحياة السياسية.

انطلاقا مما سبق ذكره في الفقرة أعلاه، سارعت كل من الجزائر والمغرب إلى إحداث جُملة من الإصلاحات قصد تكييف بنائها القانوني والمؤسسي لتوظيف هذه المقاربة في تدبير الشأن العام. حيث كانت الانطلاقة مع التجربة المغربية ابتداء من دسرة المقاربة التشاركية كخيار استراتيجي لترقية الحكم المحلي، ونفس الأمر مع التجربة الجزائرية والتي كانت بداياتها مع جُملة الإصلاحات التي انطلقت مع 2011 والرّامية إلى توظيف الخيار التشاركي كنموذج مكمل للنموذج التمثيلي ابتغاء بلوغ حكمة محلية.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تُعالج موضوعاً أكثر حداثة وأهمية في شقّيه (المقاربة التشاركية-الحوكمة المحلية)، وتهدف إلى إبراز الجهود الإصلاحية لترقية الحكم



المحلي في كل من التجربتين المغربية والجزائرية، ومن ثم العمل على إظهار مواطن التفوق والخلل عن طريق تقييم التجربتين. وذلك من خلال توظيف المدخل النظري "البنائية الوظيفية" وكذا اقتراب "علاقة الدولة بالمجتمع" لجويل ميغdal، واقتراب "المؤسسية الحديثة" لسمويل هنتغتون، للإجابة على الإشكال العام التالي: كيف تساهم المقاربة التشاركية في ترقية الحكامة المحلية في كل من الجزائر والمغرب؟.

يندرج تحت هذا الإشكال العام تساؤلات فرعية مساعدة في التحليل وهي على النحو التالي: ما العلاقة بين المقاربة التشاركية والحكامة المحلية؟ ما طبيعة الجهود الإصلاحية المبذولة في كل من الجزائر والمغرب لإدماج المقاربة التشاركية قصد ترقية الحكامة المحلية؟ ما مدى نجاح التجربتين؟ وما هي الآليات الضامنة لتعزيز ترقية الحكامة المحلية في ظل المقاربة التشاركية في الجزائر؟. وكافتراض مبدئي، يمكن القول أنه "كلما كان توظيف المقاربة التشاركية في كل من الجزائر والمغرب، يركز على معايير التمايز والتخصيص بين الأبنية الفاعلة ممثلة في: المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني والمواطن، وكفاءة هذه الأبنية في أداء وظائفها داخل النسق المحلي، كلما كان هناك مستوى أعلى للحكامة المحلية" في كل من البلدين.

لمعالجة الإشكال العام وكذا التحقق من الافتراض الذي سبق الإشارة إليه، سنقوم بتوظيف المحاور التالية:

- 1 / الخلفية النظرية لكل من المقاربة التشاركية والحوكمة المحلية.
- 2 / علاقة المقاربة التشاركية والحكامة المحلية.
- 2 / الجهود الإصلاحية لإدماج المقاربة التشاركية في كل من الجزائر والمغرب.
- 3 / تقييم كل من التجربتين الجزائرية والمغربية لبلوغ الحكامة المحلية من خلال المقاربة التشاركية.

1 / الخلفية النظرية لكل من المقاربة التشاركية والحوكمة المحلية:

في ظل التوجهات الحديثة للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة تركز على التدبير المشترك للشأن العام المحلي، الذي يقوم على مشاركة الجماهير، المجموعات الاجتماعية، القطاع الخاص.. الخ، في صناعة القرار واتخاذها.

1-1 المقاربة التشاركية participatory approach : تُعتبر المقاربة التشاركية من

بين أكثر المفاهيم حداثة في حقل العلوم الاجتماعية، والذي أصبح يحتل مكانة هامة عند



الباحثين وصانعي السياسات، حيث يُعتبر المفهوم من جملة الروافد الجديدة التي سيقّت لتجاوز مرحلة التخلف التي تعرفها معظم ربوع العالم الثالث كما سمّاها السوسيولوجي ألفريد سوفي لأول مرة، حيث أصبح يُنظر إلى المقاربة التشاركية كأحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية كونها أساس التنمية البشرية التي تضع الإنسان في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاته الجنسية والمعرفية والطبقية أو العمرية، وتُتيح للقوى المجتمعية المختلفة حق المبادرة والارتقاء من مفهوم المشاركة إلى الشراكة.

ومما لا شك فيه أن طرح مفهوم الديمقراطية التشاركية، يُثير العديد من التساؤلات حول ماهية المفهوم، ولا بأس هنا أن ننطلق قبل تقديم تعريف لهذا المفهوم، من التساؤل الذي طرحه ستيفان براتوسان Stefan Bratosin والذي تساءل عن الجدوى من الدعوى إلى ديمقراطية تشاركية، في حين أن معنى الديمقراطية يشير إلى المشاركة؟ لماذا ندعو المواطنين إلى المشاركة في السلطة هم مشاركون فيها أصلاً؟¹

وفي هذا الإطار، يمكن التفريق بين مفهومي التشاركية participatory والشراكة Partenership، فتأتي العملية التشاركية كمرحلة نضج جديدة لمفهوم المشاركة، حيث يُعنى بمفهوم التشاركية تجاوز أزمات التي أفرزها واقع الديمقراطية التقليدية، كون أن مختلف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة تعاني من تذبذب المشاركة السياسية لمختلف الفواعل، والتي تتحكم فيها أي المشاركة السياسية مجموعة من المتغيرات على غرار التفاوت في الموارد والتبعية والثقافة السياسية بالنسبة للمواطن، لذا فإن مفهوم التشاركية يُعطي للقوى السياسية المختلفة مكانة أخرى ترتقي من خلالها من مجرد مشاركون إلى شريك أساسي في العملية السياسية، حيث تنتقل تلك القوى من وضعية الانتظار إلى المبادرة والفعل. وذلك باعتبار أن مفهوم التشاركية يُركّز على العمل الأفقي عوض العمودي²، كما أنه جاء كتعبير عن مشروع حيوي ومفتوح العضوية على أساس لعبة من المواجهة الفاعلة بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية، وذلك لأنها تمنع الاستمرار في الصراعات والممارسات العدائية وكسر حدود النظم التي تحدث فيها مثل هذه الأفعال، فالعملية التشاركية تمنح تعدد الأفكار والرؤى والتفسيرات وتقديم الحلول والبدائل المشتركة للمشاكل، عن طريق اختراع مؤسسات جديدة تعمل إلى جانب الدولة³.

تأسيسا على ما سبق، فإن المقاربة التشاركية أتت لتستدرك عيوب ونقائص الديمقراطية التمثيلية وليس كبديل لها، وتفسح المجال أمام المواطن المحلي للمشاركة من خلال تنظيمات المجتمع المدني، كالحركات الجموعية والانتخابات والأحزاب السياسية



وفق مجموعة من الوسائل الاتصالية التي تسهّل تواصل فواعل المقاربة التشاركية (المواطن، المجتمع المدني، المؤسسات الرسمية، القطاع الخاص)، مركزة على المواطن الذي يواجه عدة تحديات ورهانات لا يمكنه مجابتهها من دون أطر اجتماعية حزبية نقابية ومهنية جموعية قد تمكنه من تنظيم مطالبه لحملها على الانتقال إلى المبادرة العملية في تدبير الشأن العام المحلي، في إطار ديمقراطية تشاركية تسمح له بتقديم فكرته أمام المسؤولين عن تخطيط السياسة المحلية، ومرافقة صانعي السياسات المحلية عبر كافة مراحل صناعة القرار عبر الحوار والنقاش وتقديم العرائض وغيرها من قنوات المشاركة، ويهدف تبني نمط الديمقراطية التشاركية إلى تحسيس المواطن بالمسؤولية الملقاة عليه، وتحجيم أكثر للنقص الحاصل في الممارسة الديمقراطية⁴.

حيث يأتي الهدف الرئيسي للمقاربة التشاركية، في محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، وتقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي وتفسيره، والعمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي⁵.

1-2 الحكامة المحلية local governance: يحتل موضوع الحكامة المحلية مكانة

هامة عند الدارسين والباحثين، نظرا لكونه مفهوما عابراً للتخصصات، ما جعله يحظى بنقاش وحوار واسع من لدن الدارسين والمتخصصين حول مضامينه وتطبيقاته في الحقول المعرفية المختلفة.

يشير مفهوم الحوكمة governance، إلى عملية صناعة القرار وكذا العملية التي يتم من خلالها تنفيذه، فهي تركز على الجهات الفاعلين الرسميين والغير الرسميين المشاركين في صنع القرار وتنفيذه وكذا الهياكل الرسمية والغير الرسمية التي يتم وضعها في التوصل إلى تنفيذ القرارات⁶. ولما بات الاهتمام بالشؤون المحلية يشكل استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة، برز على المستوى الأكاديمي عدة اجتهادات تربط مفهوم الحوكمة بالتسيير المحلي في إشارة صريحة إلى مفهوم الحوكمة المحلية local governance⁷، والتي تشير إلى استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸ بصفة عامة. كما تعني إعادة صياغة العلاقة بين كل الفواعل المحلية والمعبر بالأطراف ذات المصلحة والتي تشمل كل من: الجماعات المحلية، الجمعيات، الأهالي، القطاع الخاص، وكل من هو على علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس من التعاقد، التشارك، والتوافق⁹.



إذ يرتكز مبدأ الحكامة المحلية على معايير محدّدة من قبل المؤسسات الدولية المختلفة، حيث يشير برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إلى المبادئ الكبرى للحكامة المحلية والتي تركز أساسا على النقاط التالية:

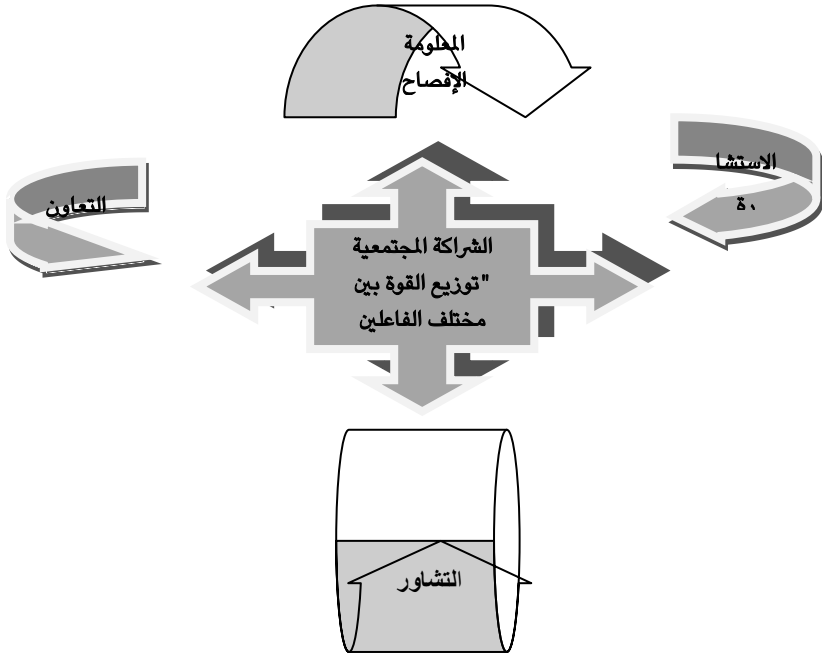
مبدأ المشاركة، والمتعلق بحق مشاركة فواعل الحوكمة المذكورة سابقا، ومبدأ اللامركزية المحلية من خلال قدرة الإدارة المحلية على لعب الأدوار التي كانت تلعبها الإدارة المركزية، لاسيما في توفير الموارد والآليات اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة. كما يلعب مبدأ سيادة القانون، دور المرجعية الأساسية لنشاط كافة الفواعل الرسمية والغير الرسمية في العملية السياسية في المجتمع المحلي، بالإضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية وكذا مبدأ المساءلة والمحاسبة من خلال توفير المعلومات الدقيقة لكافة الفواعل في إطار الحكامة المحلية، قصد اتخاذ التدابير والقرارات اللازمة في أوانها، وكذا من أجل توسيع دائرة المشاركة في عملية صناعة القرار.

1-3 الشراكة المجتمعية (توزيع القوة The distribution of power)

لا بأس هنا أن نذكّر على أن مفهوم الشراكة Partnership تم طرحه في التسعينات من القرن الماضي في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية، وقد أكدت تلك المؤتمرات جميعها على أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، ويعني مفهوم الشراكة تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على المستوى الوطني والإقليمي في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق وتعاون لصياغة مقبولة لهذه الشراكة، وعليه يظهر جليا أن مفهوم الشراكة يمثل أحد أهم مظاهر الحكامة، من خلال تركيزها على الفواعل الثلاثة، الدول: والتي تتمثل في الأجهزة الرسمية المعنية بشؤون السياسة والإدارة الهادفة إلى خدمة المواطن، ثانيا القطاع الخاص: المتمثل في الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها التي تساهم هي الأخرى في العملية التنموية، ثالثا المجتمع المدني: والمتمثلة في كافة المنظمات الغير الرسمية والتي تساهم بدورها أيضا في العملية التنموية بصفة عامة، رابعاً: المواطن الفرد، والذي يشترك مع كافة الفواعل الأخرى، في كل مراحل المشاريع التنموية، التشخيص، تحديد المشكلات، ترتيب الأولويات، تحديد الاحتياجات التنموية، إعداد المخططات وتنفيذها.

فالشراكة المجتمعية تمثل إطار للتواصل يشارك فيها كل مؤسسات المجتمع بقطاعاتها المختلفة، وذلك من خلال المشاركة في إصدار القرارات والتوصيات، حيث تأخذ

بالحسبان آراء ومتطلبات كل الأطراف المشاركة بهدف تحقيق أهداف والتزامات محددة، إذن فهي تمثل الشراكة المجتمعية عملية تطوعية تقوم على المشاركة في تحمل الأعباء والاستفادة من المنافع، وهي في ذلك تهدف إلى تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد، كما تقوم على مبدأ العدالة أي التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكل طرف، فكل طرف لا بد من أن يحصل على عائد يتناسب مع ما يقدمه من موارد، وما يبذله من تكلفة، حيث تشترك جميع الأطراف الداخلية في عملية صنع القرارات وتوزيع الأدوار¹⁰. حيث يمثل الشكل التالي مستويات الشراكة المجتمعية التي تقوم على أساسه:



الشكل رقم 01: يوضح الشراكة المجتمعية "توزيع القوة بين مختلف الفاعلين

المحليين"، من إعداد الباحث.

2 / العلاقة بين المقاربة التشاركية والحكامة المحلية:

يرتكز نظام الحكامة المحلية أساسا على مبدأ التشاركية participatory للأطراف الفاعلة والمتمثلة في: المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكذا المواطن الفرد. حيث يُشير أحد التعريفات التي سيقى للحكامة، لصاحبه جوران هايدن GORAN



HYDEN، والذي حصرها من خلال ثلاثة مجموعات، "الأولى تتعلق بتأثير المواطنين من حيث المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد وكذا المساءلة العامة، والثانية تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة، من خلال انفتاح عملية صنع القرار والالتزام بحكم القانون، والمجموعة الثالثة تتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، وتتضمن المساواة السياسية والتسامح بين مختلف الجماعات"، فمن خلال هذا التعريف يظهر جليا، أن المقاربة التشاركية تمثل الإطار العام الذي يمكن أن تطبق من خلاله الحكامة المحلية.

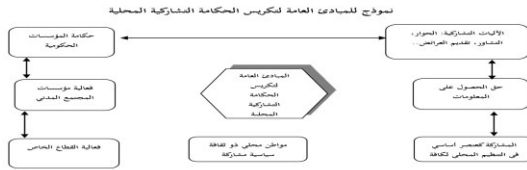
فالحكامة المحلية كمنظور حديث نوعا ما يتقاسم مجموعة أبعاد مع مفهوم المقاربة التشاركية من خلال جملة مؤشرات، فالعمل العام عبارة عن تشارك مؤسسات وفاعلين لا يتعلقون فقط بالمال الحكومي. كما أن تعدد الفاعلين ومختلف أشكال التفاعل بين الشبكات المستقلة والمجال الحكومي هي أولوية، كون أن الحكومة بتنظيمها الهيراركي أصبحت تجد صعوبة في التكيف مع واقع يتميز بزيادة أدوار الفاعلين المستقلين، ومن ثم تجاوز التسيير الحكومي البيروقراطي إلى الشراكة والتفاعل مع الأدوار الأخرى في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، بالإضافة إلى أن المفهومين يرتبطان بمبدأ اللامركزية والتقنيات والأدوار الجديدة في التسيير، حيث لم تعد الدولة الفاعلة الوحيد بل واحدة من تلك الفواعل، كما يُسمّىها جيمس روزنو ROSENAU بالأنشطة التي تقوم على التقاسم والجماعية في صياغة وتنفيذ الأهداف¹¹.

وبالتالي فإن العلاقة بين الحكامة المحلية والمقاربة التشاركية هي علاقة ترابطية وظيفية، حيث تتوقف فاعلية القيمة التشاركية والتشارورية في إطار وجود حكمة محلية توفر جو ملائم لعمل الخيار التشاركي. كما أنه لا يمكن الرقي بالعمل التشاركي وتفعيله بعيدا عن توظيف خيار الحكامة السياسية، فالكثير من المنظمات والمؤسسات المالية كالبنك الدولي ربطت هذين المفهومين باعتبارهما يعبران عن منطق وتصور واحد، فالرقابة السياسية والشفافية والمساءلة والتداول وتفعيل المجتمع المدني وإقرار حق المواطنة وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان لدى الفرد والتمايز والتباين في الأدوار بين الفاعلين السياسيين، كلها قيم تجد مكانتها في المقاربة التشاركية والحوكمة السياسية. فتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها



وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني، وكل هذه الأبعاد تعتبر مضامين أساسية في الحكم الرشيد.

نموذج للمبادئ العامة لتكريس الحكامة التشاركية المحلية



الشكل رقم 02: نموذج للمبادئ العامة لتكريس الحكامة التشاركية المحلية، من إعداد الباحث.

الشكل رقم 02: نموذج للمبادئ العامة لتكريس الحكامة التشاركية المحلية، من إعداد الباحث.

2 / الجهود الإصلاحية لإدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية في كل من

الجزائر والمغرب

تكتسي دراسة مسار تطور الإصلاحات السياسية من خلال طابعها التشاركي في كل من الجزائر والمغرب أهمية نظرية وعملية بالغة، فمن الناحية العلمية يتم معرفة أهم



المبادئ الديمقراطية التشاركية المكرسة في صلب هذه الإصلاحات، والتي تهدف إلى تحقيق حكاما محلية عبر بعث النشاط والمشاركة السياسية لكافة فواعل العملية السياسية الرسميين والغير الرسميين بتعبير جيمس أندرسون؛ ومن ناحية أخرى معرفة الأطر النظرية التي تضمن هذه الحقوق وتسييرها وعدم تجاوزها من مختلف فواعل العملية السياسية، ومن الناحية العملية معرفة الثغرات ومواطن الخلل في هذه التنظيمات القانونية محاولة لتعديلها واقتراح نصوص بديلة، من خلال المحور الموالي المتعلق بتقييم درجة إدماج المقاربة التشاركية في كل من الجزائر والمغرب.

2-1 الجهود الإصلاحية لادماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية في الجزائر

سارع النظام في الجزائر إلى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية ابتداء من 2011 تحت شعار إدماج المقاربة التشاركية، كاستجابة للتحولات المحلية والإقليمية، حيث تم تكريسها من خلال الدستور الجزائري، كما تم تعزيز هذا التوجه بترسانة من القوانين تخص الجمعيات، الأحزاب السياسية، تمثيل المرأة والانتخابات، في إطار برنامج الإصلاحات لسنة 2012 و2016، أما على المستوى الحكامة المحلية فقد كرست مبادئ الديمقراطية التشاركية المحلية من جهة في قانون البلدية وقانون الولاية الذي يسعى لإشراك المواطن في صنع السياسات العامة¹². وقد جاءت هذه الإصلاحات على النحو التالي:

- أ/ إلغاء حالة الطوارئ¹³: حيث تم نشر الأمر رقم 01-11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ بالجريدة الرسمية عدد 12، ويُلغى هذا الأمر ما ورد بالجريدة الرسمية- رقم 93-02 المؤرخ في 06 فيفري سنة 1993 والمتضمن تمديد حالة الطوارئ المعلنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فيفري سنة 1992. حيث كانت الانطلاقة الفعلية لجُملة الإصلاحات السياسية المعلن عنها بعدها، إذ اعتبرها الكثير من المتخصصين في الشأن السياسي أنها تمثل خيار استراتيجي لترقية الحكامة المحلية، كون أن رفع حالة الطوارئ ستُزيل شكلياً العديد من الحدود والقيود المفروضة على الأفراد والجماعات على حد سواء وتمنح تلك القوى الاجتماعية المختلفة حرية أكثر في المشاركة في الشأن العام في ظل عقيدة تشاركية.

- ب/ قانون الانتخابات 01-12¹⁴: تهدف نصوص هذا القانون إلى تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة والذي يُعدّ أحد أهم ركائز الحكامة السياسية، وقد تم تبني النظام الانتخابي الذي يتماشى ومتطلبات الواقع، ويكفل إدارة جيدة للمناسبات الانتخابية¹⁵. حيث صدر هذا القانون العضوي عن الهيئة الشرعية المخولة له، بعد إلغاء



القانون العضوي 97/07 المؤرخ في 06-03-1997 والذي صدر في عهد المجلس الانتقالي مما يُعبّر عن إرادة حقيقية في إرساء مؤسسات الدولة عن طريق التّمايز والتّخصّص الوظيفي. ومن بين أبرز ما طرحه هذا القانون العضوي هو مسألة الأحكام الخاصة باللّجان الانتخابية، والأحكام المتعلقة بمراقبة عمليات التصويت والمنازعات، وكذا آليات الإشراف عليه. وهو ما يندرج ضمن إصلاح ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية التي تعتبر المرحلة الأولى للديمقراطية التشاركية.

مع زيادة المقاعد البرلمانية حيث أقر البرلمان الجزائري قانونا مرفقا بقانون الانتخابات السالف الذكر، يُحدد توزيع الدوائر الانتخابية ويرفع عدد أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 إلى 462، ويُفترض في هذه الزيادة لعدّد النواب أن تعكس التّزايد في حجم الديمغرافي لسكان الجزائر، وتحسين التمثيل السياسي.

- ج/ قانون الأحزاب السياسية 04-12: لقد سمح هذا القانون والمتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وتأطير العمل السياسي والنشاط الحزبي وزيادة التعدد الحزبي؛ في رفع التّشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السّابق رقم 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي بمقتضاه تشدّدت الوزارة في منح الاعتماد للتّشكيلات الحزبية الجديدة، فبعد هذا التّعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة، ويعدّ هذا القانون أكثر انفتاحا من سابقه الصادر في فترة انتقالية، بُغية لبرلة الحياة السياسية في الجزائر.

- د/ قانون الجمعيات 06-12: جاء هذا النص القانوني لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر حيث أتى أكثر صرامة من القانون 90-31 والذي فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية، كمسعى لتعزيز استقلالية هذه التنظيمات عن المؤسسات الأخرى، ويرمي هذا القانون في جوهره إلى تفعيل وترقية المجتمع المدني باعتباره أحد أهم فواعل المقاربة التشاركية.

- ه/ قانون الإعلام 05-12: أتى هذا القانون العضوي المتعلق بالإعلام والذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للعمل الإعلامي في تأدية مهامه في تدعيم الحكم التشاركي، بعد فترة طويلة من الإعلام الموجه¹⁶. وركّز هذا القانون على ضرورة أن يُساهم الإعلام في ترقية مبادئ وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وترقية روح المواطنة وثقافة الحوار حسب المادة 05 منه، كما بيّن أن الدولة تمنح إعانات لترقية حرية التعبير لاسيما



من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة المادة 127¹⁷، وهو ما يُعزّز مقومات الحكامة المحلية (الشفافية، المساءلة..) من خلال توفير المعلومات الدقيقة لكافة الفواعل، قصد توفير الرقابة المتبادلة بين مختلف الفواعل، واتخاذ التدابير والقرارات اللازمة في أوانها، وكذا من أجل توسيع دائرة المشاركة في عملية صناعة القرار.

و/ قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03: نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري، وقصد ضمان مشاركة فعالة للعنصر النسوي في العملية السياسية برمتها، تم إقرار هذا النص القانوني، والذي يشير إلى كيفية تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة ووضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس بنسب تتراوح بين 20% و50%، حيث يفرض هذا القانون تخصيص "كوتا" محدّدة للنساء في القوائم وترشيحات المجالس¹⁸.

- ز/ قانون الولاية 12-07: حيث يؤسّس مشروع قانون الولاية الجديد لتأسيس نظام الحكامة المحلية، من خلال بناء أسس النظام اللامركزي كترجمة لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة، ومساعي الحكومة لفتح المجال أمام فواعل جديدة تشارك في صناعة القرار على المستوى المحلي. والذي تضمّن مجموعة من المواد تُدعّم إلى حد بعيد المقاربة التشاركية في شقّها المحلي في الجزائر، فقد بات بإمكان الولايات إنشاء تجمّعات فيما بينها يشكل إطارا لا مركزيا وسيطا ما بين الدولة والولاية، والذي يساهم في حل المسائل ذات الاهتمام المشترك وخصوصا في مجال التنمية، كما تضمن أيضا بشكل واضح ضبط صلاحيات الوالي وصلاحيات المجلس الولائي، ودعما للمسار التشاركي حرص هذا القانون في مادته 36 إلى إمكانية دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجان التابعة للمجلس الولائي بحكم مؤهلاته أو خبرته، كما يُمكن أيضا لأي عضو في المجلس الشعبي الولائي توجيه سؤال كتابي لأي مُدير أو مسؤول من مديري أو مسؤولي المصالح أو المديريات غير الممرّكة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في إقليم الولاية، والذي يستوجب على المديرين ومسؤولي المديريات والمصالح الإجابة كتابيا على تلك الأسئلة في أجل لا يتجاوز 15 يوما كما جاء في مادته 37¹⁹.

ح/ قانون البلدية 11-10: جاء هذا القانون مُرتكزا على القيم ومبادئ المقاربة التشاركية خاصة في جانبها المتعلق بإشراك المواطن في العمل العام وذلك من خلال جعل نظام البلدية نظاماً مفتوحاً، حيث أتى في الباب الثّالث، "مُشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية": تُشكّل البلدية الإطار المؤسّساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى



المحلي والتسيير الجوّاري، حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول الخيارات التي تدخل ضمن أولوياتهم. كما نصّ نفس القانون في المادة 12 على أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثّهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، مع إمكانية استشارة المجلس الشعبي البلدي للشخصيات المحلية، وكل خبير أو كل مُمثّل جمعية محلية في تقديم مُساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه، كما يُمكن لكل شخص الاطلاع على مُخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية.

ك/ دستور 2016: حيث أوضح الإرادة القوية لنظام الحكم في الجزائر وعزمه على ترقية التصور التشاركي في تسيير الشؤون المحلية من أجل حكاية عمومية رشيدة كقناعة لا رجعة فيها. حيث عمل على دسترها من خلال المادة 15 منه: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".

ل/ مشروع كابدال: من بين أبرز الجهود المسجلة لإدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية في الجزائر، نجد برنامج "كابدال" ، المسير من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، يضم عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني، الهدف الأساسي لبرنامج "كابدال" هو دعم قدرات الفاعلين المحليين، قصد تحسين مشاركة المواطن في التخطيط المحلي خدمة لحكاية بلدية تشاورية وشفافة ومهتمة أكثر بحاجيات وتطلعات المواطنين.

3-1 الجهود الإصلاحية لإدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية في المغرب
بعد الاقتناع بأن مشكل التنمية في المغرب بشكل عام، هو مشكل حكاية بالدرجة الأولى، وقصد إيجاد تنمية ترابية جيدة، وسعياً وراء تضافر الجهود لإرساء دعائم الديمقراطية المحلية التشاركية، بإشراك المواطن في تدبير الشأن العام المحلي، تم الإعلان عن الجهوية الموسعة كورش للحكاية الترابية بالمغرب، تم الإقرار من أجل ذلك بأن اللاتمرکز الواسع لازمة لقيام الجهوية المتقدمة، ولقد حدد الملك في هذا الإطار، ثلاثة أهداف للجهوية الموسعة وهي ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة، وتعزيز القرب من المواطن، وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولبلوغ تلك الأهداف، ركز الملك على أربع مرتكزات أساسية لابد منها حتى تكون تلك الجهوية المنشودة بعيدة عن التقليد الحرفي للتجارب الأجنبية في الجهوية، وحتى تستكمل مستلزمات التنمية



الترابية التي أطلق المشروع من أجلها أصلا .وقد كان المرتكز الرابع والذي "لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل"، هو اللاتمرکز الواسع كأولى مراحل الجهود الإصلاحية، ومن هنا لا غرو أن اللاتمرکز بهذا المفهوم هو المحدد الأساسي للحكمة الترابية ولطبيعة الجهوية المقبلة²⁰.

إضافة إلى جملة من التدابير التنظيمية لاسيما القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الترابية، رسم الدستور المغربي 2011 الخطوط العريضة لآليات إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية عبر جملة من المواد أتت لتغطي كافة المبادئ الأساسية التي تؤسس لنظام حكم قائم على الحكامة التشاركية، وهي على النحو التالي²¹:

الفصل الأول من الباب الأول: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة" فقد أشار المشرع المغربي من خلال الفصل الأول، إلى الخطوط العريضة لإدماج المقاربة التشاركية المحلية من خلال مقوماتها المتمثلة في التمايز والتباين بين السلطات، واللامركزية واللاتمرکز، والحكمة المحلية الجيدة.

1/ دور الجمعيات في تدبير الشأن المحلي: وبخصوص تفعيل دور المجتمع المدني وكافة الفواعل الغير الرسمية في إدارة الشأن العام المحلي فقد جاء نص المادة الدستورية من خلال الفصل رقم 12 على النحو التالي: تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي. تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون. يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.

2/ الحق في الحصول على المعلومات: أما فيما يتعلق بجانب الشفافية وحق الحصول على المعلومات من لدن المواطن كأحد أهم فواعل المقاربة التشاركية، فقد جاء نص الفصل رقم 27 على النحو التالي: للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق



العام .لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.

3 / المشاركة كعنصر أساسي في التنظيم المحلي: كما تضمن الدستور المغربي 2011، فتح المجال للمشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام، حيث جاء نص الفصل 136 على النحو التالي: يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

4 / الآليات التشاركية للحوار والتشاور والحق في تقديم العرائض: كما تطرّق النص الدستوري ذاته، إلى الآليات التشاركية من خلال الفصل رقم 136: يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة. كما جاء في الفصل رقم 139: تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعه. يُمكن للمواطنين والمواطنات والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. .

5 / الحكامة الجيدة للمرافق العمومية: من خلال الدستور المغربي 2011، قام المشرع المغربي بتخصيص الباب رقم 12 منه لوضع الإطار التنظيمي لمفهوم الحكامة الجيدة للمرافق العمومية، كأحد أضلاع المقاربة التشاركية، وذلك من خلال مواد الفصول التالية: الفصل 154: يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات .تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور. بالإضافة إلى الفصل 155: يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم، وفقا لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة. والفصل 156: تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها .تقدم المرافق العمومية



الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم. عطا على الفصل 157 الذي يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية.

كما عرف إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية في المغرب العديد من البرامج بالشراكة مع العديد من المؤسسات الدولية من بينها²²:

برنامج التعاون الألماني للمدن والبلديات لتطوير المناطق الحضرية بالفضاء المغربي يندرج ضمن برامج التعاون والشراكة الدولية للمديرية العامة للجماعات المحلية. وهو يهدف إلى دعم مشاريع التنمية الحضرية والحكامة المحلية بالمدن من خلال خلق شبكات للتبادل بين المدن المغربية وتسهيل التعاون بين هذه المدن ونظيراتها بألمانيا.

برنامج الحكامة المحلية جماعة الغد PGL - Maroc ممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بالتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية، هدفه الإستراتيجي تطوير وتقوية مشاركة المواطنين وخصوصا الشباب في الحكامة المحلية.

برنامج الحكامة والتنمية المحلية بالمغرب Art Gold Maroc يندرج ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد انطلق سنة 2007. ويهدف البرنامج إلى إبراز دور الجهات وإعطائها قيمة أكثر وذلك عبر تعزيز قدراتها وتشجيع أنشطتها التنموية المحلية من خلال عقد شراكات بين الجماعات الترابية بالمغرب ونظيراتها بالخارج. ويتمحور عمل البرنامج حول خمسة محاور أساسية وهي الحكامة المحلية، الاقتصاد المحلي، الخدمات الاجتماعية، البيئة و مقاربة النوع.

مشروع الحكامة المحلية في المغرب GLM هو مشروع مشترك بين المديرية العامة للجماعات المحلية والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وهو يندرج في إطار سياسة اللامركزية وعدم التركيز التي ارتأها المغرب. يهدف المشروع بالأساس إلى المساهمة في تقوية مسار الحكامة المحلية بالعمل على تحسين ظروف عيش الساكنة، بالإضافة إلى المساهمة في تقوية الامكانيات المحلية لخلق تنمية محلية شاملة ومستدامة بجهتي طنجة- تطوان وتازة-الحسيمة-تاوانا كبدية، كنماذج أولية في انتظار تعميمها على باقي الجهات بالمغرب.

3 / تقييم كل من التجربتين الجزائرية والمغربية في بلوغ الحكامة المحلية من خلال المقاربة التشاركية.



تأسيساً على ما سبق التطرق إليه من خلال العناصر السابقة، فإن الحكامة المحلية كنظام وفلسفة حكم يُمثّل حاضنة لكل من المؤسسات الرسمية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن، تمكّن من صياغة العلاقة بين تلك الفواعل وتقاسم الأدوار والوظائف بينها على أساس من التشارك، في ظل منظومة قيميّة يلتزم بها جميع الفواعل تتمثل بالتميّز وعدم التداخل في الوظائف، مع احترام القوانين والتشريعات والمساواة أمامها، المشاركة والمسائلة والشفافية والتمكين والرقابة.

كما أن تجسيد مبادئ المقاربة التشاركية والحكامة المحلية يتطلب إرادة سياسية صادقة تهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين ووضع آليات قانونية تتيح لهم المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية ومتابعة تنفيذها، واستحداث أطر واضحة لممارسة هذا الحق، باعتبار أن المقاربة التشاركية النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام المحلي.

وبالعودة إلا التجربتين الجزائرية والمغربية، ورغم مبادرات تكريس المقاربة التشاركية في كلا النموذجين، إلا أن الواقع العملي يشير أن النصوص القانونية الضامنة لإدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، تضع شروطاً شبه تعجيزية بالنسبة لفواعل المقاربة التشاركية بصفة عامة، تُفرغ مفهوم الشراكة من محتواه²³. فمن خلال التجربة الجزائرية يمكن القول أن فواعل المقاربة التشاركية في الجزائر غير قادرة حسب بنائها وقدراتها الذاتية الحالية أن تنخرط في مشروع الحكم المحلي التشاركي، وذلك نتيجة عدة اعتبارات، نذكر منها غياب طابع المؤسساتية على تلك الفواعل، مما أفرز لنا فواعل غير قادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وبسيطة وتقليدية من الناحية التنظيمية. كما أن تلك الفواعل لا تتمتع بالتميّز والتباين فيما بينها، وذلك لضعف قدراتها الذاتية ما جعلها تعيش حالة من التبعية للفواعل الأكثر تنظيماً والأكثر قوة من ناحية الموارد والمتمثلة في المؤسسات الرسمية للدولة، هذا الوضع ألقى بظلاله على وظيفة هذه الفواعل التي أصبحت تعيش حالة من اللاوظيفية نتج عنه فراغ تام جعل الدولة كفاعل تقليدي تملأ ذلك الفراغ وتتدخل في وظائف فواعل أخرى التي عجزت عن شغلها رغم عدم تخصّصها، وحسب اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع فإن سلوك الأفراد هو نتيجة الصراع بين الدولة والمجتمع، وباعتبار أن الدولة مركزية ومنتفذة في كل شيء فإن مشاركة المواطن كفاعل جوهري في إطار الديمقراطية التشاركية أصبحت لا تعني شيئاً لعدم تأثيرها وكأن المواطن سلب منه إرادة التفكير واستقلالية التوجه خوفاً من التصادم



مع الدولة. وبالتالي فإن الحديث عن حكمة محلية في الجزائر يستدعي إعادة صياغة واقع جديد يتماشى مع متطلبات النظام التشاركي باعتباره متغيرا تابعا للحكمة المحلية الجيدة.

لذا فإن الواقع الجزائري أنتج لنا قوة وصلابة الدولة كفاعل مُهيمن مقابل الفواعل الأخرى باختراقها لكافة الهياكل والقوى المجتمعية الأخرى الرسمية و الغير الرسمية، بمعنى أن الدولة أحكمت القبضة على المجتمع واستطاعت أن تغدوا مركزية ومؤثرة، لذا نتج نموذج فريد للمقاربة التشاركية في الجزائر أصبحت فيه مؤسسات الدولة قوية والمجتمع ضعيف حسب تصنيفات التي قدمها جويل ميغdal لعلاقة الدولة بالمجتمع. وهي نتيجة منطقية إذا أخذنا بعين الاعتبار التجربة الفتية للجزائر في إدماج هذه المقاربة الحديثة كنظام للحكم والتسيير.

من ناحية أخرى، فإن قراءة موضوعية للتجربة المغربية في ميدان إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، تظهر على أن هناك تطورا في هذا المجال، من خلال سعي المملكة إلى إرساء أسس نظام التدبير الترابي للشؤون العمومية، غير أن البحث في الإشكاليات التي يطرحها موضوع متطلبات الحكامة المحلية بالمغرب، وكيفية مقاربتة من قبل السلطات العمومية في إطار المشاريع التنموية والإصلاحية، تؤدي بنا إلى الخروج بخلاصة جوهرية مضمونها، أن المغرب لم يعرف حكمة محلية جيدة بالمعنى الحقيقي للمفهوم، وإنما كان يعمل على إحداث أدواتها حسب متطلبات الظرفية، بدليل تزامن السياسات الإصلاحية ومختلف البرامج المشار إليها سابقا، كانت تمثل ردة فعل للتحويلات التي كانت تعرفها المنطقة العربية، بخصوص انتفاضات الشعوب تحت مسمى الربيع العربي ومطالبة القوى المجتمعية المختلفة باسراكها في الحكم والتسيير.

ولعل من أبرز الأدلة على ذلك، تلك الفجوة الصارخة بين ما يقال على مستوى الخطاب السياسي للملكة حول إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، وكذا النصوص القانونية والتنظيمية المشرعة لها، وبين ما هو موجود ومكرس على مستوى الممارسة والواقع العملي. "حيث توجد إدارة ترابية معينة مسيطرة ومهيمنة همها الأساسي الحفاظ على النظام والأمن والضببط والتحكم في المجال، وإدارة محلية منتخبة عاجزة غير قادرة بنخب سياسية معظمها فاشلة ينخرها الفساد السياسي بمختلف تجلياته وتظاهراته، وهذا ما يُمثل أبرز العقبات التي تعرفها مسألة إدماج المقاربة التشاركية، باعتبار العملية التمثيلية في حد ذاتها تعاني من أزمات بنيوية ووظيفية بالمغرب.



بالإضافة إلى تلك الفجوة العميقة التي كانت وما تزال موجودة بين نظامي اللاتمرکز واللامركزية الترابية كأهم أسس المقاربة التشاركية. ولا شك هنا أن الاختلالات التي راكمتها الممارسات الاقصائية لمختلف الفواعل الغير الرسمية منها على الميدان بالمغرب، لا يمكن الخروج منها بتلك الإصلاحات التجريدية. بل لابد من إستراتيجية إصلاحية شاملة ومتكاملة، أو ما يمكن أن نسميه ثورة إصلاحية حقيقية حتى يمكن الحديث عن حكم محلي تشاركي بالملكة المغربية²⁴.

وفي الأخير، يمكن القول أن التجربتين الجزائرية والمغربية، لا زالتا في بداياتها الأولى أو في طور تطبيق لتلك الإصلاحات المنتهجة حديثا، ولا يمكن الفصل في نجاح أو فشل تلك الإصلاحات على أرض الواقع، ومع اعتماد النموذجين على مؤسسات أجنبية مرافقة في بلورة الأطر التنظيمية الحاملة على إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، فإن بؤادر نجاح تلك السياسات تبدو واضحة ومعلو عليها، خصوصا مع الرغبة الصريحة التي تبديها النخب الحاكمة في كلا من الجزائر والمغرب من خلال خطاباتهم الرسمية، وكذا التفاعل الإيجابي المسجل في كلا النموذجين للفواعل المحلية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن) مع هذه البرامج الإصلاحية.

كما تجدر الإشارة في الأخير، إلى ضرورة استفادة الجانب الجزائري من التجربة المغربية في مجال إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية، من خلال أمرين مهمين، الأول يتعلق بالنصوص الدستورية والقانونية وكذا التنظيمية، حيث يلاحظ أن الجانب المغربي قد كرس العديد من النصوص القانونية للتعريف بالمقاربة التشاركية وأهميتها في ترقية الحكامة المحلية، وكذا ركايزها وأسسها، وآليات تطبيقها، وهذا ما نلمسه صراحة في مختلف النصوص الدستورية، ولا أدل على ذلك من الدستور المغربي 2011 القائم أساسا على هذه المقاربة، في حين نجد الجانب الجزائري اعتمد على مادة واحدة من خلال دستور 2016 تضمنت تشجيع الدولة للمقاربة التشاركية في الشأن المحلي، ومن ناحية أخرى، فإن المادة الإعلامية ضرورية للتعريف بهذه المقاربة الحديثة لدى مختلف الشرائح المجتمعية، وهو ما نجده في التجربة المغربية رغم حداثتها.

كما ندعوا أيضا، إلى الاستعانة بالتجارب الغربية، من خلال الشراكة مع مؤسسات دولية ذات خبرات في جوانب الحكامة والتسيير عبر المقاربة التشاركية على شاكلة التجربة المغربية، فالضرورة ملحة إلى الاستعانة والشراكة مع تلك المؤسسات الدولية، وتوسيع نطاق نشاطها عبر توسيع البلديات المعتمدة كنماذج تدريبية لمختلف الفواعل المحلية.



بالإضافة إلى الاستفادة من الجهود الأكاديمية في هذا الإطار وعدم الاكتفاء بالكوادر الإدارية التابعة للجماعات المحلية.

وعليه فإننا نخلص إلى أنه هنالك علاقة وظيفية بين مفهومي المقاربة التشاركية والحكامة المحلية، فمن أجل الوصول إلى تحقيق مستوى عال من الرشادة والحكامة المحلية لابد من أن تكون هناك منظومة تفاعلية تشاركية بين مختلف الفواعل الرسمية والغير الرسمية- والقائمة على أساس التعاون فيما بينها، والذي لا يتم إلا من خلال تجسيد المقاربة التشاركية.

الهوامش:

¹ « la démocratie participative » état des lieux et premiers éléments de bilan, synthèse réalisée par cédric polère. voir www.millenaire.com , document en pdf. p04.

² عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 36.

³ Lorenzo Cini, Between Participation and Deliberation: Toward a new Standard for Assessing Democracy?, paper presented at the 9th graduate conference in political philosophy, european university institute, florence, italy, 4-6 july 2011, pp 4-5

⁴ مريم لعشاب، "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، البليدة: مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، جانفي 2017، ص 196.

⁵ فريال مغربي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية: الملكة المغربية أنموذجاً"، الجزائر: مجلة المفكر، العدد 17، جوان 2018، ص 556.

⁶ Yap Kioe Sheng, What is good governance ?, United Nation Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Available at :

<https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>

⁷ أحمد باي ورؤوف هوشات، المقاربة التشاركية كأداة تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، باتنة: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 275.

⁸ بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، الجزائر: مجلة التواصل، عدد 26، 2010، ص 20.

⁹ محمد بن سعيد وبسمة نزار، "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير الإدارة المحلية"، باتنة: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث عشر، جوان 2018، ص 83.

¹⁰ قصار الليل جلال وناجي عبد النور، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: مجلة أبحاث، العدد 05، أفريل 2018، ص 103.



- ¹¹ رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009، ص ص 129، 130.
- ¹² منصور مولود، الديمقراطية التشاركية (التجربة، النتائج، والآفاق)، الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية: مجلة الداخلية، العدد فيفري 2018، ص 48.
- ¹³ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 23 فبراير 2011. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2011/A2011012.pdf>
- ¹⁴ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الانتخابات، رقم 01-12، 12 يناير 2012. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.joradp.dz/TRV/AEelect.pdf>
- ¹⁵ قوي بوحنية و بن ناصر بوطيب، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا، مقال منشور على الموقع الرسمي للمجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 30 أبريل 2014، تصفح الموقع يوم 17-09-2018.
- ¹⁶ عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012، ص 03.
- ¹⁷ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الإعلام، رقم 05-12، 12 يناير 2012.
- ¹⁸ قوي بوحنية و بوطيب بناصر، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁹ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 29 فبراير سنة 2012، الجريدة متوفرة على الرابط التالي:
- <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2012/A2012012.pdf>
- ²⁰ محمد موني، "متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة: ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 04، (لجزء الأول)، سبتمبر 2015، ص ص 107، 108.
- ²¹ أنظر دستور المملكة المغربية سنة 2011، متوفر على الرابط التالي:
- https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf?lang=ar
- ²² الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، المملكة المغربية. تصفح الموقع يوم 01/10/2018. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.pncl.gov.ma/GestionLocale/Pages/default.aspx>
- ²³ الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالاتي الجزائر والمغرب"، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص 255.
- ²⁴ محمد موني، "متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب"، مرجع سبق ذكره، ص 115.